

دور إدارة الموارد البشرية في صنع القرار الرشيد في المؤسسة الاقتصادية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة.
جامعة فرhat عباس - سطيف.

kh19000_2008@yahoo.fr / samia.28000@yahoo.fr

1- أهمية الموضوع وطرح الإشكالية :

في ظل التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية اليوم والتي من أبرزها شدة المنافسة بين المؤسسات، تكتلات الأسواق التجارية، حدوث طفرات تكنولوجية هائلة، سيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة وغيرها من التغيرات التي تتطلب من المؤسسات اتخاذ كم هائل ومتتنوع من القرارات لمسائره و من ثم تحقيق أهدافها، غير أن عملية صنع القرار تختتم عليها تصويب كافة مهامها وتحريك كل مواردها وعلى رأسها المورد البشري لما له من دور حيوي وأولي في الاتجاه الذي يخدم أهدافها، ونظراً لأهمية هذا العنصر بات لزاماً على المؤسسات الاقتصادية الاعتماد على إدارة الموارد البشرية في عملية صنع القرار من خلال الوظائف التي تقوم بها و المتمثلة أساساً في حسن اختيار الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف المؤسسة و العمل على تدريبها و تحفيزها و الحفاظ عليها مع الحرص على إنجاز العمل بفاعلية.

و تعد عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية كونها من أهم الوسائل التي تستخدمنها المؤسسة لتمكينها من القيام بوظائفها و مباشرة النشاطات الموكلة إليها و بالتالي تحقيق أهدافها، غير أن مقدار النجاح الذي تتحققه أية مؤسسة يتوقف إلى حد كبير على رشادة القرار و فاعليته، لكن حتى تتمكن المؤسسة من صنع قرارات رشيدة و فاعلية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل المؤثرة في هذه العملية وأهمها العوامل الإنسانية، الاجتماعية و البيئية. و سوف نركز في مداخلتنا هذه على العوامل البيئية الداخلية و المتمثلة أساساً في إدارة الموارد البشرية لما لها من تأثير كبير في عملية الاختيار بين البدائل وفي تنفيذ البديل المختار أو القرار، هذا التأثير يبرز من خلال الوظائف المختلفة التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية.

و من خلال هذه المداخلة المتواضعة سنحاول الإجابة عن التساؤل الآتي :

هل لإدارة الموارد البشرية دور في صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية و كيف يتم صنع هذا القرار حتى يكون قرار رشيد و ذو فاعلية من أجل تحقيق أهدافها ؟

2- الهدف من الدراسة : إن الغرض من هذه الدراسة هو تحقيق جملة من الأهداف :
- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم و أهمية إدارة الموارد البشرية ، من خلال ما تناوله بعض المفكرون الاقتصاديون .
- الوقوف على واقع القرارات الإدارية و علاقتها بإدارة الموارد البشرية
- موازنة إبراز الدور الذي تؤديه إدارة الموارد البشرية في صنع القرار الرشيد في المؤسسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها .

3 - المنهجية المتبعة:

من أجل الإجابة على الإشكالية ، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تعريضنا إلى أهمية إدارة الموارد البشرية ودورها في صنع قرارات رشيدة ذات فاعلية في المؤسسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها و غايتها.

4 - خطة الدراسة :

من أجل إبراز العلاقة بين إدارة الموارد البشرية وأثرها في صنع قرار رشيد سوف نتعرض إلى المخاور الرئيسية التالية:

أولاً : مفهوم الموارد البشرية

ثانياً : أهمية الموارد البشرية

ثالثاً : القرارات الإدارية و إدارة الموارد البشرية

رابعاً : دور إدارة الموارد البشرية في صنع القرار الرشيد :

الخاتمة

الهوامش

أولاً : مفهوم الموارد البشرية

بعد مدخل الموارد البشرية مدخلاً حديثاً في إدارة الأفراد حيث انتشر الاصطلاح أثناء السبعينيات وقد أظهرت الأبحاث في مجال العلوم السلوكية أن إدارة الأفراد ومعاملتها كمورد بدلًا من اعتبارهم مجرد إنسان يتحرك ويتصرف فقط على أساس مشاعره وعواطفه يمكن أن يحقق فوائد رمزية لكل من المنظمة والفرد وبالرغم من زيادة أهمية الموارد البشرية إلا أن هذا الاصطلاح يصعب تحديده تحديداً دقيقاً .

1- تعريف الموارد البشرية

- يقصد بالفظ موارد بشرية كل العمالة الدائمة والموقته التي تعمل للمنظمة وبمعنى آخر أن لفظ العمالة يشير للقيادات التنظيمية ورؤساء الوحدات التنظيمية في كل المستويات التنظيمية.

ومن هذا المنطلق فإن البنية الأساسية لأي منظمة هي العنصر البشري وعلى مدى العصور كان الاهتمام الرئيس للباحثين والممارسين في مجال الإدارة هو البحث عن كيفية تعظيم الاستفادة من الموارد في تحقيق رفاهية الإنسان فالإنسان هو نقطة البداية والنهاية فهو المكون الأساسي للمنظمة وهو غايتها في النهاية ولذلك فإنه من المطقي أن يكون العنصر البشري هو أحد المخاور الأساسية لتميز الأداء التنظيمي [1] .

- إن إصلاح المورد لا ينطبق إلا على الأصول المادية التي تحقق الشروة أو تحقق إيرادات ويمكن للمورد البشري أن يتحقق إيرادات من خلال استخدام مهارته ومعرفته وليس من خلال عملية التحويل والتغيير التي تحدث للموارد المادية لكي تتحقق الشروة، فبدون هذه المهارات والمعرفة يصبح الفرد عاجزاً أو ذو قدرات محدودة تمنعه من إحداث التحول والتغيير.

وعندما تحصل المنظمة على موارد بشرية تتواافق لديها المعرفة والمهارة فيمكن القول أن المنظمة لديها مخزون من الموارد البشرية ويجب على المنظمة المحافظة على سببين :^[2]

1- وجود أفراد يمتلكون استعدادات عندما يتم تنمية مهاراتهم بشكل مناسب وكافي يمكن ضمان قدرتهم بكفاءة لتحقيق الأهداف.

2- من خلال مهارات ومعرفة واستعدادات الأفراد يصبح هؤلاء الأفراد في وضع يسمح لهم بتحقيق أهدافهم الشخصية والرضا الوظيفي وتحقيق الذات والفرد الذي يشعر بالرضا وتحقيق الذات يمكن أن يساهم بفعالية في تحقيق أهداف المنظمة مما يؤثر على أداء الفرد وفعالية المنظمة .

2- وظائف الموارد البشرية

تختلف أنشطة الموارد البشرية من منظمة إلى أخرى نظراً لأن وظيفة الموارد البشرية من الوظائف المرتبطة بالمنظمة ذاتها وظروفها أي أنها متميزة وهناك عديد من الأنشطة التي تقوم بها الموارد البشرية منها ما تقوم به منفردة مثل التعويضات والمزايا، وبرامج تحليل العمل بجأة الاتجاهات وخدمات الأفراد ومنها ما تقوم به بالاشتراك مع إدارات أخرى في المنظمة مثل : المقابلات الشخصية، برامج التنمية والتدريب والتخطيط المهني وتقييم الأداء.

وتشير وظائف الموارد البشرية لتلك المهام التي تؤدي في المنظمة بتنسيق الموارد البشرية بعديد من الأنشطة المتنوعة والتي تؤثر تأثيراً ذا دلالة على مجالات عديدة للمنظمة وتشمل:^[3]

1- ضمان إبقاء المنظمة لالتزاماتها تجاه الحكومة.

2- تحليل العمل لتحديد المتطلبات الخاصة بالأعمال الفردية للمنظمة.

3- التنبؤ بمتطلبات الأفراد اللازمين للمنظمة لتحقيق أهدافهم.

4- تنمية وتنفيذ خطة لمقابلة هذه المتطلبات.

5- استقطاب الأفراد التي تحتاجهم ومتطلباتهم المنظمة لتحقيق أهدافها.

6- اختيار وتعيين الأفراد لشغل وظائف داخل المنظمة.

7- تقديم العجز للعمل وتدريبه.

8- تصميم وتنفيذ البرامج الإدارية وبرامج التطوير التنظيمي.

9- تصميم أنظمة تقييم أداء الأفراد.

10- مساعدة الأفراد في تنمية خطط التطوير الوظيفي.

11- تصميم وتقديم أنظمة التعويضات لكل العاملين.

12- العمل ك وسيط بين المنظمة ونقاباتها.

13- تصميم أنظمة الرقابة والانضباط والتظلمات.

14 - تصميم وتطبيق البرامج لضمان صحة وأمن الأفراد وتقديم المساعدات للأفراد حل مشاكلهم الشخصية والتي تؤثر على أدائهم في العمل.

15 - تصميم وتنفيذ أنظمة اتصال الأفراد.

تمثل المهمة أو الوظيفة الأولى لقسم الموارد البشرية في إمداد الدعم للمديرين التشغيليين فيما يتعلق بجميع شؤون الموارد البشرية بالإضافة إلى تقديم النصائح للمديرين التشغيليين فإن إدارة الموارد البشرية تقوم بتنظيم وتنسيق التعيين والتدريب وحفظ السجلات والعمل ك وسيط بين الإدارة والنقابة والحكومة وتنسيق برامج الأمن.

ويمكن أن تقوم إدارة الموارد البشرية في منظمة ما بكل أعمال التعيين للأفراد تحت مستوى معين وفي منظمات أخرى يمكن أن يقتصر اتخاذ كل قرارات التعيين على المديرين التشغيليين¹ بينما يقتصر دور الموارد البشرية على تقديم النصائح والإرشاد.^[4] وأهم الوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية ما بلي :

أ - تخطيط الموارد البشرية :^[5] يعتبر التخطيط حجر الأساس لكل وظائف إدارة الموارد البشرية حيث تعتمد كل قرارات الاختيار، التعيين، التدريب ، التحفيز، المسار الوظيفي وغيرها من الوظائف على نتائج خطة الموارد البشرية و ما تعبّر عنه من عجز أو فائض في مختلف المجالات .

والخطيط هو نشاط هدفه التأكيد من توافر العنصر البشري المطلوب لتحقيق أهداف المنظمة مستقبلاً - و يعرفه مصطفى على " أنه عملية هدفها ترجمة أهداف وخطط أعمال المنظمة إلى احتياجات كمية و نوعية من العنصر البشري مع وضع برامج الأفراد الالزمة لتدبير هذه الاحتياجات

ويتطلب التنبؤ بحجم الموارد البشرية على مستوى المؤسسة اهتماماً كبيراً نظراً لخطورة الآثار التي تترتب على وجود عجز أو فائض في العمالة على الأهداف المطلوب تحقيقها، الأمر الذي يتطلب ضرورة استخدام طرق علمية في عملية التنبؤ بهذه الاحتياجات مثل الطرق الإحصائية (كمعامل الارتباط مثلاً) أو طريقة الأهداف المخططة، فالمؤسسة إذا قررت زيادة حجم مبيعاتها، فعلى أساس حجم مبيعاتها التقديرية يتم تحديد حجم العمل المطلوب لتحقيق تلك المبيعات.

ـ تحليل قوة العمل الحالية : بعد التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية تأتي الخطوة الثانية وهي دراسة و تحليل قوة العمل الحالية و يتم من خلالها إعداد قوائم تفصيلية لكل عمل أو وظيفة في كافة إدارات و أقسام المنظمة يوضح فيها عدد العاملين الحاليين ونوع الوظائف التي يؤدونها وعلاقة الوظائف بعضها و من ناحية أخرى توضح مدى توافر هذه الشروط في الأشخاص اللذين يؤدونها، الأمر الذي يساعد الإدارة في إعطائها فكرة مفصلة عن قوة العمل الحالية من حيث النوع، العدد، التخصصات و مدى استغلال هذه القدرات المتاحة .

ـ و بعد تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية و تحليل قوة العمل الحالية يصبح من السهل إجراء موائمة بين الطلب و العرض خلال سنوات التنبؤ و تظهر هذه الموائمة العجز أو الفائض في مجموعات المهن والتخصصات و المستويات المختلفة، ويساهم تحليل و توصيف الوظائف في العديد من أنشطة وبرامج إدارة الموارد البشرية و في مقدمتها التخطيط.

إن التخطيط يمكن المدراء من مواجهة المستقبل و تحدياته و يساهم في التقليل من مخاطر الشك و اللا يقين التي تؤثر على نوعية و كمية المعلومات التي يحتاج إليها هؤلاء لاتخاذ القرار، تنفيذه و متابعته.

ب - التدريب : التدريب هو مجموعة النشاطات المصصمة والموجهة إما لرفع مستوى مهارات، معارف وخبرات الأفراد أو لتعديل إيجابي في ميولهم وتصرفاً لهم أو سلوكياً لهم^[6]

وتحتاج المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها إلى موارد بشرية مدربة ومؤهلة لتنفيذ كافة نشاطاتها وعملياتها، ومن الطبيعي أن ترداد الحاجة إلى تنمية الموارد البشرية مع ظهور وظائف جديدة ومع اتساع استخدام المؤسسات لتقنولوجيات حديثة وعقدة والتي فرضت على المؤسسات برامج تأهيلية وتدريبية توافق سد النقص الحاصل في المهارات القديمة وإكساب الأفراد مهارات جديدة توافق المهن الحديثة. لقد أصبحت المؤسسة اليوم تولي أهمية كبيرة للبرنامج التدريبي وتدرجه ضمن النفقات الاستثمارية لا التسييرية^[7].

وفي الواقع إذا كان لدى المؤسسة برنامج تدريبي تعمل على تطبيقه، فهذا من شأنه أن يساهم وبشكل إيجابي في اتخاذ القرارات الإدارية وفي تنفيذها ومن ثم في تحقيق أهداف المؤسسة.

ج - المسار الوظيفي: ^[8] يحقق الفرد على امتداد عمره الوظيفي مجموعة متتالية من الترقىات والتقلبات الأفقية والرأسمية أي ما يطلق عليه المسار الوظيفي، ويعرف المسار الوظيفي على أنه ذلك التوافق بين إمكانيات وقدرات الفرد واحتياجات المنظمة و ذلك من خلال مجموعة من القرارات والإجراءات التنظيمية التي تهيئ فرص العمل المناسبة والمفيدة للفرد والمنظمة على مدار حياة الفرد الوظيفية .

إن الهدف العام لتنظيم المسارات الوظيفية هو كفاءة وبقاء ونمو المنظمة ضمن المصلحة المشتركة بينهما (مكسب/مكسب) أي تحقيق مصلحة المؤسسة في الحصول على أفراد ملائمين ورفع كفاءتهم، ومن جهة أخرى تحقيق مصلحة الأفراد في اختيار الحياة الوظيفية المناسبة وإعدادها للتقدم والرقي.

وستستخدم المؤسسة هذه الوظيفة و تستعين بها عند اتخاذ القرارات وذلك من أجل:

أ- إعداد القيادات الإدارية، حيث يكون لدى المؤسسة دراية كاملة عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية خاصة بالقيادات الإدارية الوعدة وسبل تدريبها وتنميتها حتى تكون جاهزة لتنفيذ تلك القرارات.

ب- في ظل وجود خطة لتحديد وتنمية المسارات الوظيفية للعاملين تصبح قرارات الترقية والنقل والحركة مبنية على أساس علمي ووفقاً لاحتياجات المؤسسة أي قرارات رشيدة وليس مبنية على الأقدمية أو الرغبات الشخصية.

د - التعويضات والعوائد: والتي تشمل الأجور التي تتقاضاها الموارد البشرية إضافة إلى جملة من المنافع التي يحصلون عليها وتكون أهميتها في الإعداد الجيد لها وربط جهازها بسياسات واستراتيجيات المؤسسات التحفيزية والإنتاجية معاً، وهدف هذه التعويضات إلى خلق الدافعية لدى الأفراد، وتحthem على زيادة الإنتاج، فالتعويضات ذات الحواجز العالية، غالباً ما تستخدم لجلب الأفراد، ولاستعمال سلوكهم الإيجابي وتوظيفه في خدمة أهداف المؤسسة .^[9]

إن ربط التعويضات بأداء الأفراد من شأنه أن يعزز من أدائهم ومن مشاركتهم الجدية في تنفيذ قرارات المؤسسة بأنواعها الثلاث (الإستراتيجية، التكتيكية، والعملية) ومن ثم في تحقيق أهدافهم وأهداف مؤسستهم، فالدراسات التي تطرقـت إلى هذه العلاقة وبحثـتها وأثبتـت بما لا يقـل عن الشـك بأن تنوع التعـويضـات والمنافـعـ التي تعـطـى للمـوارـدـ البـشـرـيةـ تـؤـثـرـ إيجـابـاـ عـلـىـ آدـائـهـمـ بعضـ الأـفـرادـ يـفـضـلـونـ أنـ تـكـافـهـمـ المؤـسـسـةـ عـلـىـ آدـائـهـمـ،ـ والـبعـضـ مـنـهـمـ عـلـىـ أـتـمـ الـاسـتـعـادـ لـأنـ يـضـعـواـ مـؤـسـسـاهـمـ فيـ مـوـاقـعـ قـيـادـيـةـ مـتـفـوقـةـ،ـ وـمـنـ أـمـثلـةـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ إـيجـابـيـةـ بـيـنـ التـعـويـضـاتـ وـالـأـدـاءـ نـمـاـجـدـهـ فيـ شـرـكـةـ مـاـكـروـ سـوـفـتـ الـأـمـريـكـيـةـ الـتـيـ تـدـيرـهـاـ

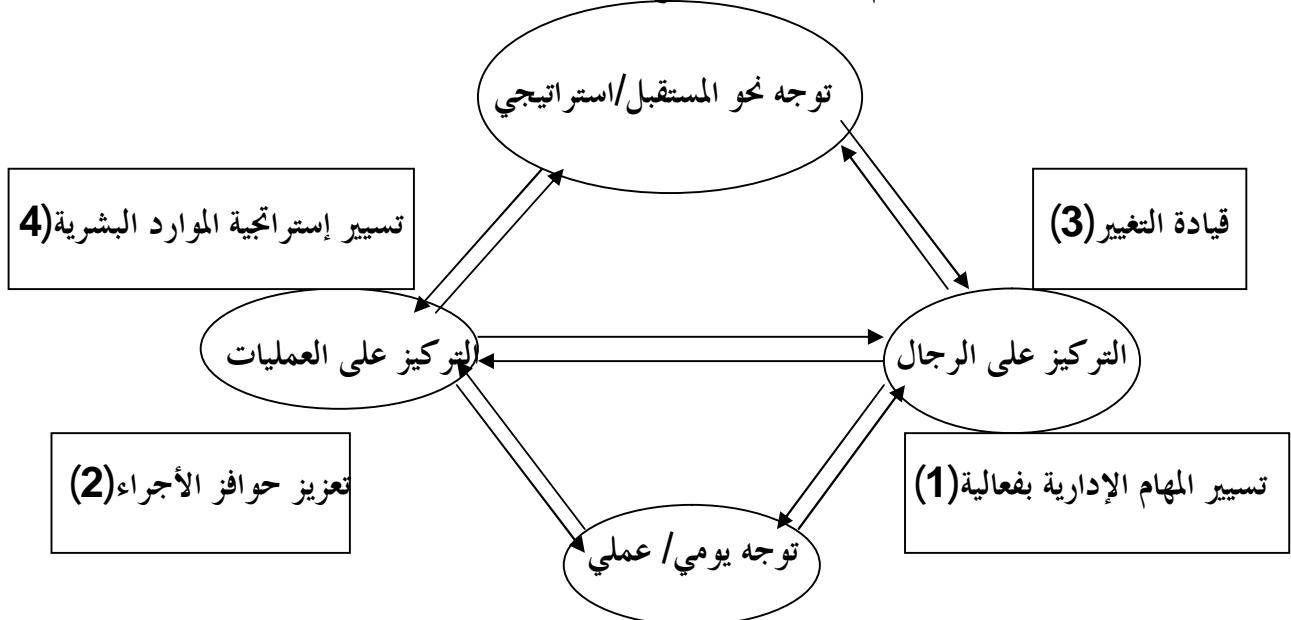
وتشرف على نشاطاتها النخبة العاملة من الموارد البشرية ، إذ أن هذه الشركة استطاعت خلال فترة زمنية معقولة أن تتفوق وتكتسب شهرة عالمية رائدة على منافسيها الذين التزموا بـاستراتيجية الشركة المبدعة حيث يمضون ساعات طويلة في عملهم وصل معدتها إلى **80** ساعة في الأسبوع الواحد، بالمقابل يحصل الأفراد على تعويضات سخية أو صلت البعض منهم إلى عالم الغنى والثراء .^[10]

ثانياً : أهمية إدارة الموارد البشرية

يمثل الأفراد عنصر استراتيجي في المؤسسة باعتبارهم بشر كرمهم الله على سائر مخلوقاته و لا يمكن أبداً مساواة هم مع بقية الموارد الأخرى، فالفرد هو المتغير المحوري الوحيد في كل المؤسسات فهو الذي يقوم بتشغيل مواردها و بدونه تفقد الأصول المادية قيمتها تماماً وبالتالي فإن قدرة أي منظمة على تحقيق أهدافها بالمستوى المطلوب يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة العنصر البشري في أدائه للعمل، غير أن كفاءة الأداء لا تتحقق من تلقاء نفسها لكن نتيجة الإدارة السليمة لهذا المورد، فهي تتولى الإشراف على كافة شؤون العاملين وإدارة كل النواحي التي تحكم علاقات المؤسسة بأفراد القوى العاملة من وقت السحاقهم بالعمل إلى غاية سن التقاعد و هي بذلك تهدف إلى إرضاء العاملين من جهة ورفع الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى، غير أن إدارة الموارد البشرية قد اتسعت وظائفها اليوم بحيث لم تعد تقتصر على المهام الروتينية التنفيذية بل أصبحت تسعى و بقوة لأن تصبح جزءاً من فريق الإدارة و بأن تصبح شريكاً رئيسياً في تحريك الأعمال من خلال مشاركتها في إستراتيجية المؤسسة، وبالتالي فقد اخذت بعداً أكثر أهمية و هو البعد لإستراتيجي .^[11]

وفي هذا الصدد يبين ايلريش الرؤى الجديدة لدور هذه الإدارة كما في الشكل 1:

شكل رقم 01: الرؤى الأربع لدور إدارة الموارد البشرية



Source :JOSIEN S,KARTOCHIAN S , organisation et management de l'entreprise ,op cite, p159.

إن مهام إدارة الموارد البشرية تقوم على توجيهين اثنين توجه يومي عملي حيث ترتكز فيه الإدارة على أداء مهامها التسirية الروتينية بفعالية، أما التوجيه الثاني و هو أن تعمل على أن تسود ثقافة التغيير عند الأفراد والأهم من ذلك أن تكون شريكاً أساسياً في صنع إستراتيجية المؤسسة.

إن مفهوم إدارة الموارد البشرية يقوم على اعتبار أن الفرد هو أصل استثماري هام من أصول المؤسسة وأن هذه الإدارة هي شريك هام و حقيقي في التخطيط الإستراتيجي، فهي الآن إدارة تنفيذية مشاركة تماماً في صنع إستراتيجيات المنظمة و تحقيق أهدافها وليس مستقلة أو إدارة استشارية تقدم فقط الاستشارات و النصائح و منفذة لقرارات الإدارة العليا²، فهناك إذن تكامل بين إستراتيجية الموارد البشرية التي يتم اعتمادها من قبل المؤسسة و بين الإستراتيجية العامة للمؤسسة . [12]

إن المنظمات الناجحة اقتصادياً هي تلك المنظمات التي تحتوي منتجاتها على أكبر قدر ممكن من جوانب المعرفة البشرية، وصناعة الإلكترونيات خير شاهد على ذلك. كذلك تزايد الأهمية النسبية للموارد البشرية العاملة في شتى مجالات المعرفة مقارنة بأهمية الموارد البشرية التي يرتبط عملها بالقدرات المادية والصناعية ومثال ذلك زيادة الطلب على مبرمجي و محللي النظم ، ارتباط التقدم في مجال الإنتاج والصناعة ارتباطاً وثيقاً بقاعدة المعرفة البشرية. و يتوقف نجاح العديد من المنظمات الحديثة على جودة ما تملكه تلك المنظمات من رأس المال البشري، ويقصد بالجودة هنا مقدار المعرفة والمعلومات المتاحة للعمالة البشرية لأن المعرفة أصبحت إحدى المجالات الأساسية للصراع العالمي بين القوى العظمى وذلك بدلًا من الصراع على الموارد المادية.

ثالثاً : القرارات الإدارية و إدارة الموارد البشرية

1 - مفهوم القرار: تستخدم المؤسسة القرارات كوسيلة تمكنها من القيام بوظائفها و ممارسة نشاطاتها بغية تحقيق أهدافها، ويعرف نيجرو القرار بأنه الاختيار المدرك الوعي بين البدائل المتاحة في موقف معين . [13] من خلال هذا التعريف يتضح أن هناك ركناً أساسياً في القرار :

- أ- أن يكون هناك أكثر من بديل متاح التجاوز ما، أي لا بد من وجود بديلين اثنين كحد أدنى للحل حيث يكون المسؤول محبراً على الاختيار بينهما فإذا لم يكن هناك غير قرار واحد فلم نكن إذا بصدق قرار
- ب- أن يختار المسؤول بإدراك ووعي بين البدائل المتاحة لمواجهة الموقف، وعليه فإن القرارات مقصودة و شعورية ولا يمكن أن تكون عفوية.

2 - تصنيف القرارات: تصنف القرارات وفقاً لأهميتها إلى ثلاثة أنواع:

- أ- قرارات إستراتيجية: هذا النوع من القرارات هو الذي يربط المؤسسة بالبيئة المحيطة بها ولا يمكن برجمتها، تتطلب دراسات و تحليلات عميقة ذات أبعاد اقتصادية، مالية و بشرية أما الآثار والنتائج التي تحدثها فستكون على المدى البعيد ونظراً لأهمية هذا النوع من القرارات على حاضر المؤسسة ومستقبلها فإن الاختصاص في اتخاذها يكون منوطاً بالإدارة العليا.
- ب- قرارات تكتيكية: هذه القرارات تخص تسيير واستغلال الموارد الضرورية للاستمرار في العمل وتنفذ عادة على مستوى وظائف المؤسسة و يمكن برجمتها جزئياً أما أثرها فيكون على المدى المتوسط.

ج- قرارات عملية تنفيذية: هي قرارات جارية تتعلق بالاستغلال اليومي لموارد المؤسسة، تتكرر باستمرار يمكن برمجتها ومن السهل جداً تصحيحها ، وأثرها يكون على المدى القصير.

3- علاقة إدارة الموارد البشرية بأنواع القرارات:

ما لا شك فيه أن القرارات التكتيكية و التنفيذية التي تعنى بتسيير موارد المؤسسة والاستغلال اليومي لها نجدها على مستوى كل إدارات المؤسسة بما فيها إدارة الموارد البشرية، لكن نظراً للأهمية و الدور الاستراتيجي الذي أصبحت تلعبه هذه الإدارة أصبحت مشاركتها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ضرورية، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة و من ثم نجد مشاركتها في صنع القرارات الإدارية و بصمتها فيهم على مستوى الأصناف الثلاث.

لقد أصبح من الأهمية بمكان ضرورة دمج إدارة الموارد البشرية بالقرارات الإستراتيجية للمؤسسة وهذا لأن: [14]

أ- هذا التكامل يسمح بتوفير العديد من الحلول للمشاكل التنظيمية المعقدة التي تخص المؤسسة.

ب- أن هذا الدمج يؤكد على أن الموارد البشرية، المالية و التكنولوجية تعد كمعطيات أساسية لتحديد الأهداف و القدرات التنظيمية لتحقيق الأهداف.

ج- أن المؤسسات من خلال هذا التكامل يجب على المنظمة أن تأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين ستشملهم وسيقومون بتطبيق الإستراتيجية.

د- هذا التكامل يقلل من جعل الموارد البشرية جزءاً فرعياً أو جانبياً أو إهماله كعنصر رئيسي من العناصر المؤشرة على الميزة التنافسية.

إن هذا الدمج بين إستراتيجية المؤسسة و إدارة الموارد البشرية يجعل مشاركة هذه الأخيرة في صنع القرار ليس على الصعيد التكتيكي و التنفيذي فحسب بل يتعداه إلى القرارات الإستراتيجية لتصبح إدارة الموارد البشرية شريك رئيسي في صنع القرارات الإستراتيجية و من ثم جعل كل فرد في المؤسسة و في جميع المستويات يساهم بأعمال تؤدي إلى نجاحها و تحقيق أهدافها.

رابعاً : دور إدارة الموارد البشرية في صنع القرار الرشيد

تعتبر عملية صنع القرار محور العملية الإدارية وعليه فإن النجاح الذي تتحققه أية مؤسسة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة مسيريها على اتخاذ القرارات الرشيدة، والتي يقصد بها تلك القرارات التي تؤمن الحد الأقصى في تحقيق أهداف التنظيم ضمن معطيات البيئة التي يعمل فيها، ويرى علماء الإدارة أن هذه العملية تمر بمراحل و خطوات متعددة لابد لاتخاذ القرار مراعاتها ولذلك نجد أن معظم جهودهم قد انصب حول تحليل هذه المراحل و تحليل العوامل المؤثرة فيها بغرض لفت نظر متخذيه القرار إلى أهمية و ضرورة الإحاطة بكل جوانب المشكلة محل القرار حتى تتضح تماماً، ثم التمعن في كيفية التوصل إلى أرشد القرارات حلها، غير أنه يجب التأكيد على أن هذه المراحل تحكمها عوامل متعددة و تؤثر فيها قد تكون ذات طابع إنساني، اجتماعي أو بيئي و هذه المراحل هي : [15]

1 - مرحلة تشخيص المشكلة محل القرار: في هذه المرحلة يتم التعرف على المشكلة، تحديد أبعادها و الكشف عن الأسباب الرئيسية لظهورها و يتطلب من المدير متىخذ القرار في هذه المرحلة معرفة الهدف الذي يريد الوصول إليه و هل يمكن تحقيقه أم لا بالنظر إلى الموارد البشرية والمادية الالزمة لتحقيقه.

2 - مرحلة تحليل المشكلة محل القرار: ويطلب الأمر هنا تصنيف هذه المشكلة و تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة حلها

ومصادرها ويقصد بتصنيف المشكلة تحديد طبيعتها وحجمها والخل الأمثل المطلوب لواجهتها، فهي تساعد في تحديد و معرفة من الذي سيقوم باتخاذ القرار، من يجب استشارته عند اتخاذ القرار، من الذي يقوم بتنفيذ القرار. واتخاذ القرار الرشيد يعتمد أساسا على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر من البيانات و المعلومات عن البدائل المتاحة من مصادرها المختلفة، وحتى تكون هذه البيانات و المعلومات ذات كفاءة وفاعلية ينبغي أن تتميز بمواصفات معينة وهي [16] :

1- الشمولية: بحيث تغطي هذه المعلومات جميع جوانب الموضوع قيد الدراسة.

2- الدقة: أي أن تكون حالية من الأخطاء.

3- المنافسة زمنيا: بحيث توفر الوقت المناسب للاستفادة منها.

4- الواقعية: وتمثل واقع عمل المستفيد لتكون ذات فائدة في التعامل مع هذا الموضوع.

5- الكلفة: أي أن تكون تكلفة المعلومة أقل من فائدتها.

إذا توفرت هذه الخصائص في المعلومات أصبحت بحق موردا حيويا للإدارة العليا ووسيلة أساسية تعتمد عليها المؤسسة لاتخاذ القرارات التي تعزز أهدافها.

3 - مرحلة إيجاد بدائل حل المشكلة : ويقصد بها وسيلة الخل المتاحة أمام المدير لحل المشكلة المطروحة . فهو قرار يتم اقتراحه و يؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب القرارات الأخرى المقترنة بقصد المقارنة و التحليل حتى يتم اختيار واحد منها فيصبح هو القرار الأخير.

إن البحث عن البديل يتضمن مسح العوامل البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة من أجل توفير المعلومات الملائمة التي تصاغ على شكل بدائل تسعى إلى إنجاز الأهداف⁷. معنى ذلك أن تتم دراسة الحلول البديلة في ضوء الظروف البيئية التي تحيط بالمؤسسة سواء كانت هذه الظروف من داخل المنظمة أو من خارجها و هذه الظروف البيئية تؤثر في إيجاد الحلول البديلة المطروحة، ففي هذه المرحلة المهمة من مراحل عملية اتخاذ القرار تحتاج المؤسسة إلى كم هائل من المعلومات و التي تتحصل عليها من البيئة الداخلية ، أي من مختلف الإدارات التي تكون المؤسسة وعلى رأسها إدارة الموارد البشرية باعتبار العنصر البشري أهم مورد في المنظمة، فهو الذي يقوم بتشغيل باقي مواردها حيث تستمد كافة المعلومات التي تحتاجها من خلال الوظائف التي تقوم بها هذه الإدارة . [17]

4- مرحلة تقييم البدائل المتاحة حل المشكلة : تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل في اتخاذ القرار لأن عملية المماضلة بين البدائل ليست سهلة واضحة إذ أن مزايا وعيوب كل بديل لا تظهر وقت بحثها و لكن تبرز عند تفريذ الخل مستقبلا، ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التحليلية للمشكلة وتحليل خطة كل قرار يرتبط بحلها حتى يمكن اختيار الحل

الأفضل، هذا التحليل يتطلب إبراز معايير تقييم كل بديل من البدائل المتاحة و هنا يكون لإدارة الموارد البشرية دوراً أولياً في تبيان هذه المعايير منها:

- ١- إمكانية تنفيذ البديل وما مدى توافر الموارد البشرية الالزمة لتنفيذه، هنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية في استبعاد البديل الذي تكون إمكانية تنفيذه من قبل الأفراد صعبة أو مستحيلة.
- ٢- دور إدارة الموارد البشرية في إبراز آثار وانعكاسات هذا البديل على الأفراد، فقد تكون له آثار على العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة و على الروح المعنوية للمرؤوسين.
- ٣- مدى تقبل المرؤوسين واستجابتهم له، وهذا العنصر يكتسي أهمية أولية عند تقييم البدائل لأن معارضه هؤلاء للقرار يخلف عقبات تحول دون تنفيذ هذا القرار و بالتالي تضيع كل الجهد الذي بذلت في المراحل السابقة.

٥ - اختيار الحل الملائم للمشكلة: وهي تمثل ناتج صنع القرار أي تلك المرحلة المتعلقة بإكماء عملية الاختيار والاستقرار على بديل واحد وهو القرار .^[18]

ففي هذه المرحلة يتم المقارنة بين النتائج المتوقعة والأهداف المسطرة وهي بذلك من أصعب مراحل عملية الاختيار، وما لا شك فيه أن عملية الاختيار هذه تتأثر بكل المعلومات التي زودت إدارة الموارد البشرية بها المؤسسة (الآثار الناجمة عن اختيار كل بديل، الانعكاسات البشرية الناجمة عن تنفيذ كل بديل، إمكانيات تنفيذ كل بديل، و المشاكل التي يمكن أن يثيرها تنفيذ كل بديل). إن مشاركة العنصر البشري في هذه المرحلة الحاسمة من اتخاذ القرار لا يمكن تجاهله أبداً، ومن ثمار تلك المشاركة أنها توفر أعلى مستويات الشعور بالالتزام لدى المشاركون في صنعه بالإضافة إلى الاستفادة الكاملة من المعلومات المتوفرة لدى المشاركون. إن أنصار الاتجاه الحديث في تحديد نطاق المشاركة يرى أن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات تقتضي إشراك المستويات المختلفة من العاملين في التنظيم، أي كل من سيسمسه القرار أو من لديه معرفة تفيد في اتخاذه .^[19] ومن أهم المعايير التي تحكم عملية اختيار البديل الأفضل حجم الإمكانيات والموارد البشرية خاصة المتاحة، إذ عليها يتوقف تنفيذ البديل الذي يتم اختياره، إلا أن تنفيذ هذا البديل قد يتطلب كذلك زيادة قدرة وكفاءة المرؤوسين على الأداء وذلك إما عن طريق تمية قدرات ومهارات الأفراد الموجودين عند اتخاذ القرار أو استبدالهم بآخرين من توافق لديهم القدرات والمهارات المطلوبة.

٦ - متابعة تنفيذ القرار: ^[20] يعتقد بعض علماء الإدارة أن عملية اتخاذ القرار تبدأ عند قيام متخد القرار بتحديد المشكلة ووضع الأهداف وجمع البيانات و المعلومات و تحليلها و تحديد البدائل و إجراء المفاضلة بينها لاختيار أفضلها و أن هذه العملية تنتهي باختيار البديل الأفضل ولكن التطبيق العملي أثبت خطأ هذا الاعتقاد لأن مراحل عملية اتخاذ القرار تنتهي عملياً بوضع القرار موضع التنفيذ، مما يتطلب معرفة و دراسة وإمام كامل بمن لهم علاقة بتنفيذ القرار بالخطوات الالزمة لتنفيذه وكذا متابعة تنفيذه للتأكد من أن القرار يحقق الأهداف المطلوبة و تتطلب هذه المرحلة ضرورة اتخاذ الخطوات الالزمة لوضعه موضع التنفيذ أي تحديد مدة تنفيذ هذا القرار و الأفراد الذين سيتولون التنفيذ و مسؤولية كل منهم وهنا يأتي دور إدارة الموارد البشرية في تقييم البيئة الداخلية أي جو العمل داخل المؤسسة لقبول القرار و العمل على تنفيذه وإعداد المشرفين ورؤساء الأقسام التنفيذية لتنفيذ القرار و متابعته، إن على إدارة الموارد البشرية أن تتأكد أن تنفيذ القرار يتم وفقاً لمقررات الخطة المرسومة من قبل الإدارة العليا و في حدود التعليمات المفروضة، بهدف اكتشاف الانحرافات أو الأخطاء و تصحيحها.

الخاتمة

إن تقدم المعرفة الإنسانية خلال العصور القليلة الماضية يعادل التقدم الذي أحرزته البشرية خلال كل مراحلها السابقة، ومن السهل أن يرى الإنسان أن الاكتشافات والاختراعات التي تحفظت خلال القرن الحالي تعادل وتزيد على مقدار ما حققه البشرية من عصور طويلة، مما أدى إلى تحول القوة داخل المنظمات إلى العاملين الذين يملكون مفاتيح المعرفة التنظيمية وهم يتحكمون في مصادر القوة والثروة داخل المؤسسة في نفس الوقت.

وما لا شك فيه أن لإدارة الموارد البشرية تأثيراً بالغاً في عملية صنع القرار ذلك لأن العنصر البشري يمتلك حضوراً فاعلاً في جميع زوايا ونشاطات المؤسسة ، حتى أنه خلال السنوات القليلة الماضية شوهدت آثار عصر المعرفة على فلسفة إدارة المنظمات وهيكلها وعدد العاملين فيها فالاتجاه السائد الآن هو الاتجاه نحو "التقلص" والاحتفاظ بعمالة المعرفة فقط أي الواضح هو التحول نحو استثمار في مصادر المعرفة (الأصول البشرية) أكثر من الاستثمار في نواتج المعرفة (الأصول المادية).

وحتى تتمكن المؤسسة من صنع قرارات ذات رشادة وفاعلية تتحقق من خلالها أهدافها عليها أن تستعين بإدارة الموارد البشرية وتعتبرها كشريك رئيسي وفاعل لا يمكن تجاهله أبداً خلال كل مراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية .

تم بحمد الله

اهو امش

- 1- عادل زايد ، الأداء التنظيمي المتميز :نظرية إلى المنظمة المستقبل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسة ، القاهرة ، 2003 ، ص .33
- 2- راوية محمد حسن ، مدخل استراتيجي لتنظيم وتنمية الموارد البشرية جامعة الإسكندرية ، الدار الجامعية 2003 ، ص 65
- 3- راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999-2000، ص 21-23.
- 4- راوية محمد حسن ، إدارة الموارد البشرية، المرجع السابق، ص 24.
- 5- مصطفى محمود أبو بكر ، الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص250
- 6- حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002 ، ص236
- 7- Bennemann ,R. S.Separf ,économie d'entreprise,dunod,paris,2001,p224.
- 8- مصطفى محمود أبو بكر ، الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية،مرجع سابق ،ص 198
- 9- حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، مرجع سابق،ص 302
- 10- حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي المراجع السابق،ص 315
- 11- Josien ,S.Kartochian ,S.organisation et management del'entreprise,gualino éditeur,France , 2007p160.
- 12- عادل صالح حرجوش،مؤيد سعيد سالم،إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي،علم الكتب الحديثة، 2006 ، ص11
- 13- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق،دار الشفافة للنشر و التوزيع،عمان ، 2006 ص 83
- 14- أشرف عبد الرحمن الشيمي،إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة،مؤسسة إقرأ للنشر و الترجمة،القاهرة،2007 ، ص107
- 15- خليل محمد الفراوي ، إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة،للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2006 ، ص57
- 16- علاء الدين عبد الرزاق محمد السالمين نظم دعم القرارات، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن 2006ص18
- 17- خليل محمد الفراوي ، إدارة اتخاذ القرار الإداري، مرجع سابق ،ص 32
- 18- [http : //elmaghhraby.com /moalafaty /5.pdf](http://elmaghhraby.com /moalafaty /5.pdf)
- 19- [http : //www islameno.cc /fan-el-edana /htm](http://www islameno.cc /fan-el-edana /htm)
- 20- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق،مرجع سابق ص 165

أ - خرخاش نادية

أ - خرخاش سامية